

المشروعات الاقتصادية المرسومة

في تركيا وإيران (١)

تأليف: الدكتور محمد مهدي

تنظيم وتوجيه التقدم الصناعي في إيران وتركيا :

بعد الحرب العالمية الأولى ابتدأت حكومات بلاد الشرق الأوسط العمل على التقدم الاقتصادي ، وكانت تحاول أن تصل إلى درجة من الحرية الاقتصادية وقد بدأت حكومات بلاد الشرق الأوسط فوضعت مشاريع واسعة النطاق تهدف إلى التوسع في استغلال المواد الطبيعية للبلاد ، وزيادة طاقتها الانتاجية ورفع مستوى المعيشة فيها . واتخذ النشاط في كل بلد شكلا يتفق مع حالة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبناء على ذلك نجد أن الوسائل التي اتخذت للتقدم الاقتصادي في كل بلد من بلاد الشرق الأوسط تختلف اختلافا كبيرا عن بعضها البعض .

وفي تركيا وإيران تنوم مشاريع التقدم على مجهود الحكومات . ففي سنة ١٩٣٥ ابتدأت كل من الحكومتين (تركيا وإيران) في وضع مشاريع حكومية اقتصادية واسعة النطاق ، وتقديم المساعدات المالية والفنية للمشروعات الفردية .

(١) ملخص عن كتاب Economic Development in Selected Countries الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة (بتكليف من الجمعية)

وفي سنة ١٩٣٤ ابتدأ التقدم الاقتصادي الفعلي في تركيا ، عندما بدأت الحكومة التركية في تنفيذ مشروع « الخمس سنوات » الصناعي .

أما في إيران فقد بدأت محاولة تقديمية شاملة في سنة ١٩٣٧ عندما تكون « مجلس التجارة » دراسة الحالة الاقتصادية في إيران ، وتقديم مقترحات لتحسينها ، فتكونت لجنة دائمة قدمت عدة مشاريع تعمل على التقدم الاقتصادي من مختلف النواحي ، أهمها مشروع «السبع سنوات الزراعي» الذي بدى في تعيينه سنة ١٩٤٠ تحت اسم «مشروع الخمس سنوات الزراعي» وهو يرمى إلى زيادة عظيمة في المحاصيل الرئيسية ، وخصوصا الغلال عن طريق ، استخدام الأساليب العلمية الحديثة، ولكن حالة الحرب والتطورات السياسية في إيران أدت إلى عرقلة هذا المشروع وأوقفت كل تقدم آخر .

وفي سنة ١٩٤٦ ألف مجلس الوزراء الإيراني «لجنة التقدم تحت إشراف وزير المالية . ووضعت اللجنة مشروعا واسع النطاق للتقدم الاقتصادي . وفي أغسطس سنة ١٩٤٦ تكون مجلس أعلى لرسم الخطط والمشاريع ، وظيفته تحديد طرق ووسائل جمع الرصيد اللازم لتنفيذ المشروعات التي يتقدم بها ، وفوق ذلك تقرر أي المشاريع المقدمة ينفذ أولا .

وقدمت اللجنة عدة مشروعات أدمجت لتكون «مشروع السنوات السبع» الذي يرمى إلى زيادة الانتاج الزراعي والصناعي . وعمل المجلس الأعلى لرسم الخطط على التنفيذ ووافق على المصروفات المقدره بمبلغ ٢٨٠٠٠ مليون ريال ، وقدر لكل من مشروعات الري والزراعة والمناجم حوالي ٣٥٠٠ مليون ريال . ويشمل المشروع كذلك الخدمات الاجتماعية كبناء المستشفيات والمراكز الصحية .

أما تدبير المال اللازم فعن طريق الضرائب والقروض الداخلية ، وبعض

الإعانات الأخرى الداخلية، فضلاً عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية. وعقد القروض الخارجية. وقرر أن يأتي ثلث النفقات عن طريق المبادلات التجارية حتى يتسنى الحصول على الآلات والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذ المشروع.

ب — الخطوط الحديدية وبناء الطرق .

إلى جانب المشروع التركي الطويل الأجل (٢٠ سنة) هناك مشروع سنوات خمس يتكلف تنفيذه ١٨ مليون جنيه تركي سنويا . ويهدف إلى مد شبكة من الخطوط الحديدية تتصل بالخطوط العراقية والإيرانية . وهناك مشروع بناء موانئ جديدة، وقد بدأت تركيا فعلا في بناء اثنتين ، واحدة في إرجلي وأخرى في ترازلون .

ج — مشاريع الأراضي والري .

في عام ١٩٤٦ أصدرت تركيا قانوناً للإصلاح الزراعي، وضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية، وحسن توزيعها على الفلاحين ، وينص على أن ينوب البنك الزراعي الحكومي عن الدولة في دفع التعويض عن الأراضي المشترقة من أربابها ، وعلى أن تصبح مصلحة التكوين الزراعي ووزارة الزراعة مسئولتين عن تقديم حيوانات الجر والحبوب والمواد الزراعية الأخرى للفلاحين .

وأتخذت إيران خطوة مماثلة عام ١٩٤٦ عند مصادر قانون بخصوص « توزيع الأراضي الحكومية » ، كما نص القانون على توزيع الممتلكات التي تركها الشاه السابق ، وأن يكون توزيع الأراضي علي غير المالكين بشرط ألا يزيد نصيب الفرد عن عشرة هكتارات . وتقرر تكوين رصيد تعاوني « ليمون الفلاحين المحتاجين بالقروض ، حتى يتسنى لهم زراعة أراضيهم ويغنيهم عن الاستعانة بالمرابين » . وكانت مهمة هذا الإصلاح تقع علي عاتق

البنك الزراعي، تعاونه وزارة الزراعة . وقد تألفت لجنة من المراقبين خصيصاً لتنفيذ المشروع الزراعي .

أما مشروعات الري بإيران فتتمثل في بناء عشرة خزانات، وزيادة المساحة المزروعة بمقدار ١٥٠٠٠٠ هكتار . وتزعم تركيا بناء خزائين وشرق ترع مخصوصة لتوسيع نطاق الزراعة ، ويستغرق تنفيذ هذا المشروع سبع سنوات . وقدرت تكاليفه بمبلغ ١٩٠ مليوناً من الجنيهات التركية .

د — الصناعة

امتد تدخل الدولة حتى وصل إنشاء صناعات عامة جديدة تحت إدارة حكومية ، لسد جانب كبير من المطالب الاقتصادية في البلاد . وعلى أية حال لم تأخذ هذه المشروعات شكل سياسة ورسمية إلا بعد أن بدأت تركيا في تنفيذ مشروع السنوات الخمس سنة ١٩٣٤، الذي كان أول خطوة واسعة ترحى إلى زيادة الانتاج المحلي، وخاصة في ميدان الصناعة، فانها أتفقت مبالغ طائلة لإنشاء صناعات ثقيلة . وبينما كان هذا المشروع في صدد التنفيذ ، قدم مشروع آخر سنة ١٩٣٦ بشأن صناعات التعدين والأعمال الكهربائية ، وصناعة الآلات ، وأحواض السفن . وقد أدي تقدم صناعات التعدين إلى مضاعفة الانتاج ، وفي بعض الأحيان إلى جعله ثلاثة أمثال ما كان عليه . وفيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٧ تضاعف إنتاج الصناعات القطنية والصوفية ، بينما زاد إنتاج الورق إلى خمسة أمثاله . وفي سنة ١٩٣٦ كان $\frac{1}{3}$ نسيج القطن تنتجه المشروعات العامة ، $\frac{2}{3}$ الانتاج تخرجه المشروعات الفردية ، أما في ١٩٤٦ فقد أنتجت المشروعات العامة حوالي النصف .

وعلى إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية استعدت تركيا لتنفيذ مشروع

السنوات الخمس التي تمتد تنفيذها إلى عام ١٩٥٩ وهذه إنشاء صناعات جديدة . أو توسيع أخرى قديمة . والظاهر أنه يرمى إلى زيادة استقلال تركيا في حالة منتجات بعض الصناعات القائمة : مثل الحديد والأسمنت والزجاج والمنسوجات النخ ، وزيادة قيمة الصادرات من المواد الخام ، والمفاسيل الزراعية وذلك عن طريق إنشاء صناعات لإنتاج سلع تامة الصنع ، وأخرى تصف مصنوعة تعتمد على المواد الخام المنتجة محليا . ويوجه المشروع عناية خاصة إلى الصناعات الكيماوية . ولذا يعمل على إنشاء مصانع لإنتاج النترات وحامض النترات وكربونات الصودا والصودا الكاوية ، ويكون مجموع إنتاج المصانع القائمة على ٦٠٠٠ طن سنوياً . وهذا إلى جانب زيادة إنتاج الصاب إلى ١٠٠٠٠٠ طن ، وخلق صناعات جديدة وتوسيع القديمة ، والعمل على تقدم صناعة الأسمنت بإنشاء مصنعين جديدين ، الأول لإنتاج ألواح الأسمنت الأسود (حوالي ٦ مليون متر مربع سنوياً) والثاني لإنتاج حوالي ٧٠٠٠٠٠ طن سنوياً من الأسمنت . ومن الأهداف كذلك زيادة الكفاية الإنتاجية لمصانع الصناعات القطنية إلى ٢٥ مليون متر مربع سنوياً ، وإنشاء مصانع جديدة للخياط السميكة . إلى جانب التوسع في مصانع النسيج القائمة . ويحتوي المشروع أيضا على توسيع نطاق صناعة السيالولوز واستغلال المعادن والليجنيت وتراب الفحم والنحاس والكروم . ومما يجدر ذكره أن الحكومة التركية رفعت القيود المفروضة على استثمار الأموال الأجنبية في البلاد .

ويهدف مشروع إيران الى تقدم حركة التصنيع . ومعظم الصناعات التي يتضمنها تقدمت بدرجة ملحوظة في السنوات الأخيرة عن طريق الحكومة التي تمتلك بعض الصناعات ، وتشارك الأفراد في البعض الآخر ، والحكومة تملك صناعات المنسوجات والطباقي والسكر والحديد والصناعات الكيماوية

والفخار . ويرمى مشروع السنوات الخمس هذا إلى زيادة استغلال مناجم الفحم في منطقة طهران . ويهاون الحكومة في التنفيذ « بنك إيران للصناعات والمناجم » المؤسس سنة ١٩٤٦ والخاضع لرقابة وزارة التجارة والصناعة ، وقد أمدته الحكومة برأسماله البالغ حوالى ٢٥٠٠ مليون ريال وتتحصر مهمته في تنفيذ سياسة الحكومة بصدد الصناعة والتعدين ، فيشرف على المصانع الحكومية للتعدين ، وينشئ صناعات جديدة ، ويشترك مع الأفراد ، وله سلطة الاشراف على مشروعاتهم الصناعية ، كما يتولى تقديم ما يحتاجون إليه من قروض .

أما البترول فتقوم باستخراجه وتكريره شركة أجنبية ، وقد بلغ الانتاج ١٩ مليون طن سنة ١٩٤٦ أي ضعف ما كان عليه سنة ١٩٣٨ ، ويبلغ إنتاج مركز التكرير في عبادان ١٨ مليون طن مقابل عشرة ملايين سنة ١٩٣٨ . وتسمى الشركة الآن إلى زيادة هذا القدر لتتمشى مع مثلتها في إنتاج زيت البترول . ولاشك أن هذا كفيل بتوفير مورد رخيص من القوة المحركة اللازمة للنهوض الصناعى .